



مدير إدارة عمل العقود والمشاريع الحكومية أكد أن 90 جهة حكومية مسجلة لدى إدارة العقود جارٍ التدقيق فيها

مساعدة المطيري لـ «الأنباء»: العقد الحكومي كيان «قانوني مستقل».. له ترخيص خاص ورقم موحد من «المعلومات المدنية»

أكد مدير إدارة عمل العقود والمشاريع الحكومية مساعد المطيري أن الإدارة تعمل على مراجعة الإجراءات وتطوير الخدمات الهادفة لتقديم مستوى خدمات أفضل لأصحاب العمل من الجهات العامة المسجلين لدى الإدارة. وكشف في لقاء خص به «الأنباء» عن قيام الإدارة في الفترة الحالية بمراجعة شاملة لكل إجراءات الإدارة مع تطوير مستوى الخدمات سواء عبر خدمة «أسهل» أو عبر انجاز المعاملات داخل الإدارة بدء من إنشاء قسم خاص لمتابعة واعتماد المعاملات إلى القيام بإعداد لوائح تنظيمية لتسجيل العقود، فضلا عن ضبط الأليات الخاصة بتسجيل العقود كترخيص تجاري، أي أن تكون قائمة بذاتها تسجل عليها العمالة وفق رقم مدني ورقم موحد، بعد أن كانت تسجل على كيان الشركة الرئيسي. وأشار إلى أن الإدارة تصدر إحصاءات دورية عن حركة العقود والعمالة المسجلة عليها وتظهر آخر إحصائية أن عدد العمالة الوافدة المسجلة على عقود حكومية 466722 عاملا وهناك 13962 من العمالة الوطنية. وبين أن ميكنة خدمات الهيئة ساهمت بشكل كبير في حل الكثير من المشاكل التي كانت تعترض العمل، وقضايا عديدة تطرق لها أثناء اللقاء بشأن إجراءات عمل الإدارة وحول وقضايا أخرى متعددة بكل ما يتعلق بعمل الإدارة في اللقاء التالي:

اجرت اللقاء: بشري شعبان

● سبق القول، ان هناك ما يقارب 90 جهة لديها عقود مسجلة بالإدارة، وفيما يلي إحصائية بعدد عقود هذه الجهات:

نظف الكويت مسجل لديها 633 عقدا، العمل المقطرة هي 231759 أما المصرفية فهي 91064، شركة البترول الوطنية مسجل لديها 234 عقدا، العمالة المقطرة هي 156308 أما المصرفية فهي 54765، وزارة الكهرباء والماء مسجل لديها 196 عقدا، العمالة المقطرة هي 54661 أما المصرفية فهي 22835، وزارة الأشغال مسجل لديها 135 عقدا، العمالة المقطرة هي 80982 أما المصرفية فهي 23867، وزارة الصحة العامة مسجل لديها 106 عقود، العمالة المقطرة هي 69019 أما المصرفية فهي 4278 عاملا.



إدارة العقود الحكومية



مشاهدة الفيديو
يمكن استخدام QR كود أو



مساعد المطيري يتحدثاً للزميلة بشري شعبان (احمد علي)

بداية، هل توجد إحصائية تظهر حجم العمل بالإدارة؟

● الإدارة تقوم بتسجيل يومي وإجراء إحصاءات دورية في حركة العقود والعمالة المسجلة عليها وتظهر آخر إحصائية أن عدد العمالة الوافدة المسجلة على عقود حكومية 466722 عاملا وهناك 13962 من العمالة الوطنية. ويبلغ إجمالي عدد المعاملات المقدمة بواسطة بوابة خدمة «أسهل» من بداية العام الحالي حتى نهاية شهر يوليو حوالي 780535 معاملة تم إنجازها من جانب الهيئة، منها عدد 227460 تم إنجازها من قبل الإدارة، شملت معاملات تجديد حوالي 87319، وتصريح عمل حوالي 72224، وإذن عمل اول مرة حوالي 67917.

أما على مستوى إنجاز المعاملات من خلال موظفي الاستقبال داخل الإدارة فقد تجاوزت 120000 معاملة، وفق الآتي:

466 ألفاً عدد العمالة الوافدة المسجلة على عقود حكومية وهناك 14 ألفاً من العمالة الوطنية

2400 عقد حكومي مسجل عليها ما يزيد على 481 ألف عامل

عمالة العقود تشكل ثلث العمالة المسجلة في القطاع الخاص

الهيئة تعمل على اعتماد قرار خاص في آلية تسجيل العقود

قرار حظر التحويل ساهم في تحقيق إيجابيات على مستوى المشاريع الحكومية

تحويل من عقد إلى آخر 34530، وتحويل من بطاقة دعوة 1138، وإلغاء خارج البلاد 25835، وإلغاء نهائي للمسافر 16156. بالإضافة إلى إجراءات أخرى موضحة بالجدول المرفق.

أنواع العقود

إذن، ما هي أنواع العقود المسجلة لدى الإدارة؟

● هناك نوعان من العقود المسجلة لدى الهيئة، عقود يتم صرف عملاتها عن طريق الإدارة، وتزيد مدتها عن سنة ميلادية، ونوع آخر هي العقود التي لا تتجاوز السنة، وهي عبارة عن سمات دخول خاصة بالعقود الحكومية، يتم فتح ملف لها، وتحديد عدد العمالة على الضمان المالي، ومخاطبة الإدارة العامة لشؤون الإقامة من أجل استقدام عاملاتها بمرور زيارة مؤقتة.

تطوير العمل

توليت مهام مدير إدارة عمل العقود والمشاريع الحكومية منذ ما يقارب السنة، ما هو تقييمك لعمل الإدارة خلال هذه الفترة؟

● أستطيع الإشارة إلى الكثير من الإنجازات التي تم تحقيقها بالإدارة خلال الفترة الماضية والتي ساعدت في تطوير العمل، وقد لعب موظفو الإدارة دورا إيجابيا في هذا الأداء، تمثل ذلك في التزامهم بحسن استقبال جميع المراجعين وإنجازهم للمعاملات في وقت قصير، وإيضاح أساليب وطرق العمل لأصحاب العمل والمناذير، وبيان المستندات المطلوبة لكل خدمة مقدمة من الإدارة، ويمكن تلمس ذلك في ردود الأفعال الإيجابية من أصحاب العمل إزاء هذه الجهود. وأنضم أيضا في هذا الإطار الصلاحية التي منحها مدير عام الهيئة العامة للقوى العاملة لتيسير تقديم الخدمة على النحو الذي أشرت إليه. كما أن انتقال مبنى الإدارة من المكان القديم للمقر الحالي ساهم أيضا في حسن تقديم الخدمة لكل المراجعين.

الميكنة

إلى أي مدى ساهمت ميكنة الخدمات في تطوير العمل داخل الإدارة؟

● ساهمت ميكنة خدمات الهيئة بشكل كبير ومؤثر في حل الكثير من المشاكل التي كانت تعترض العمل، حيث كان من شأنها تقليص الدورة المستندية، وتطوير الشاشات

عماليتها؟ وهل هناك بوادر إمكانية فتح باب التحويل من العقود الحكومية إلى القطاع الأهلي مستقبلا؟

● لا شك في أن قرار حظر تحويل عمالة العقود الحكومية إلا لذات النوع من هذه العقود قد ساهم بشكل كبير في تنظيم عملية انتقال العمالة حيث كان من شأنه الحد من التسرب في سوق العمل، كما كان من فوائده استعادة أصحاب العقود بتحويل العمالة من عقد حكومي لآخر دون أن يتكبدوا رسوم استخدام عمالة من الخارج، فضلا عن جاهزية هذه العمالة للعمل في مشاريع حكومية مختلفة حيث اعتادوا على بيئة العمل، بل إن الرسوم التي وضعت كحد شروط انتقال عمالة العقود الحكومية من عقد لآخر والتي تتراوح بين 200 و350 دينارا قد تم مراعاة أن تكون في حدود التكلفة، وقد ساهم ذلك في انتقال العمالة - كما قلنا - من عقد لآخر، وهو ما يعني استفادة المشروعات الحكومية من عمالة على قدر من الخبرة تسمح بإنجاز هذه المشروعات في التوقيتات المحددة لها. أما عن إمكانية فتح باب التحويل من العقود الحكومية إلى القطاع الأهلي فإن هذا القرار يقع في اختصاص القيادات المسؤولة وحدها، فهي صاحبة القرار في هذا الشأن. ولكن على المستوى الشخصي أعتقد أنه لن يتغير، خاصة وأن قرار حظر التحويل قد ساهم في تحقيق إيجابيات على مستوى المشاريع الحكومية، علما بأن صاحب العمل يستطيع تحويل عمالة هذه العقود إلى ملف الشركة الرئيسي.

ما أكثر الجهات الحكومية التي لديها عقود داخل الإدارة؟

● لا شك في أن قرار حظر تحويل عمالة العقود الحكومية إلا لذات النوع من هذه العقود قد ساهم بشكل كبير في تنظيم عملية انتقال العمالة حيث كان من شأنه الحد من التسرب في سوق العمل، كما كان من فوائده استعادة أصحاب العقود بتحويل العمالة من عقد حكومي لآخر دون أن يتكبدوا رسوم استخدام عمالة من الخارج، فضلا عن جاهزية هذه العمالة للعمل في مشاريع حكومية مختلفة حيث اعتادوا على بيئة العمل، بل إن الرسوم التي وضعت كحد شروط انتقال عمالة العقود الحكومية من عقد لآخر والتي تتراوح بين 200 و350 دينارا قد تم مراعاة أن تكون في حدود التكلفة، وقد ساهم ذلك في انتقال العمالة - كما قلنا - من عقد لآخر، وهو ما يعني استفادة المشروعات الحكومية من عمالة على قدر من الخبرة تسمح بإنجاز هذه المشروعات في التوقيتات المحددة لها. أما عن إمكانية فتح باب التحويل من العقود الحكومية إلى القطاع الأهلي فإن هذا القرار يقع في اختصاص القيادات المسؤولة وحدها، فهي صاحبة القرار في هذا الشأن. ولكن على المستوى الشخصي أعتقد أنه لن يتغير، خاصة وأن قرار حظر التحويل قد ساهم في تحقيق إيجابيات على مستوى المشاريع الحكومية، علما بأن صاحب العمل يستطيع تحويل عمالة هذه العقود إلى ملف الشركة الرئيسي.

ما أكثر الجهات الحكومية التي لديها عقود داخل الإدارة؟

● لا شك في أن قرار حظر تحويل عمالة العقود الحكومية إلا لذات النوع من هذه العقود قد ساهم بشكل كبير في تنظيم عملية انتقال العمالة حيث كان من شأنه الحد من التسرب في سوق العمل، كما كان من فوائده استعادة أصحاب العقود بتحويل العمالة من عقد حكومي لآخر دون أن يتكبدوا رسوم استخدام عمالة من الخارج، فضلا عن جاهزية هذه العمالة للعمل في مشاريع حكومية مختلفة حيث اعتادوا على بيئة العمل، بل إن الرسوم التي وضعت كحد شروط انتقال عمالة العقود الحكومية من عقد لآخر والتي تتراوح بين 200 و350 دينارا قد تم مراعاة أن تكون في حدود التكلفة، وقد ساهم ذلك في انتقال العمالة - كما قلنا - من عقد لآخر، وهو ما يعني استفادة المشروعات الحكومية من عمالة على قدر من الخبرة تسمح بإنجاز هذه المشروعات في التوقيتات المحددة لها. أما عن إمكانية فتح باب التحويل من العقود الحكومية إلى القطاع الأهلي فإن هذا القرار يقع في اختصاص القيادات المسؤولة وحدها، فهي صاحبة القرار في هذا الشأن. ولكن على المستوى الشخصي أعتقد أنه لن يتغير، خاصة وأن قرار حظر التحويل قد ساهم في تحقيق إيجابيات على مستوى المشاريع الحكومية، علما بأن صاحب العمل يستطيع تحويل عمالة هذه العقود إلى ملف الشركة الرئيسي.



بوتيرة، وقد قامت الوزارة بتكريم الموظفين المتميزين في هذا المجال حيث كان موظفو الإدارة في أوائل المكرمين على مستوى الهيئة، وكان ذلك نتاج جهد كبير من هؤلاء الموظفين.

ما هي الأليات المتبعة في العمل داخل الإدارة؟

● على المستوى الوظيفي، نعمل بفضل الله في الإدارة جميعا بروح الفريق الواحد، والتعاون بين كل موظفي الإدارة في أفضل حالاته، وهو ما انعكس على نسبة إنجاز الإدارة.

أما على المستوى الفني، فتعكف الإدارة حاليا على مراجعة إجراءات تسجيل الملفات، حيث إن آلية التسجيل لم تكن واضحة المعالم خلال الفترة الماضية، وأضرب على ذلك مثلا: «إذ عند تسجيل العقد كان من المفترض أن يتضمن العقد الالتزامات بصورة واضحة، والأساس الذي يقوم عليه العقد حتى يعد عقدا حكوميا، والجهة المصدرة للعقد، وهو الأمر الذي لم يكن واضحا بصورة جلية في بعض العقود المسجلة لدى الإدارة، إلا أنه في ظل صدور لائحة قواعد وإجراءات منح الإذن بالعمل بموجب القرار الإداري رقم 552 لسنة 2018 فقد أصبح هناك أساس قانوني واضح في شأن تسجيل العقود الحكومية حيث أعدت بمفهوم الجهات العامة الوارد بقانون المناقصات العامة رقم 49 لسنة 2016، والذي أشار إلى أنها الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة ذات الميزانية الملحقه أو المستقلة والشركات المملوكة بالكامل لمؤسسة البترول الكويتية.. وأود الإشارة إلى أنه في ضوء دعم وتبني الوزارة منذ الصبح للخطة التنموية للدولة، فقد تضمنت اللائحة المشار إليها - كذلك - الشركات التي تساهم فيها الدولة والتي تنشأ استنادا لأحكام قوانين الخطة الإنمائية، وبناء عليه تم تسجيل شركة مستشفيات الضمان الصحي كجهة مصدرة للعقد لانطباق الشرط عليها.

الجدير بالذكر أننا نعمل على صياغة قرار خاص بطريقة تسجيل العقود لدى الإدارة، حيث من المتوقع أن يشمل ضمن بنوده أن تكون كتب الجهات العامة والمستندات المطلوبة لاستكمال فتح الملفات حديثة، كما يجب أن تكون الأجهزة المعنية داخل الدولة قد راجعت العقود المسجلة حتى لا يكون التسجيل عشوائيا، ومن ذلك مثلا أخذ الموافقات التي اشترطها قانون المناقصات العامة سالف البيان كراي الفتوى والتشريع أو الجهاز المركزي للمناقصات العامة أو لجان الشراء أو وزارة المالية بحسب الأحوال، كذلك من المتوقع أن تشمل بنود هذا القرار تحديد المدد في تسجيل العمالة لجميع المعاملات سواء كانت تصاريح عمل أو تحويلا أو تجديدا. علما بأن الجهات المسجلة حاليا لدى الإدارة تبلغ حوالي 90 جهة حكومية، وستتم مراجعة كل هذه الجهات حتى تتوافق مع المعايير التي وضعتها الهيئة. هذا وسيتم توجيه الجهات التي لا تستوفي الشروط إلى إدارات العمل المختصة، حيث ستقدر عاملاتها من خلال إدارة تقدير الاحتياج، غير أنه سيتاح لهذه الجهات مهلة مؤقتة - بحسب ظروف العقود- لتعديل الأوضاع القانونية لعدم إحداث إرباك لها حتى تتواءم مع الضوابط القانونية المقررة في هذا الشأن.

تحويل العمالة

بخصوص الجهات التي لا تستوفي الشروط للتسجيل لدى الإدارة، هل سيسمح لها بتحويل

العمالة المسجلة لدى الهيئة. الإجراءات الآلية

هل خدمات الإدارة تقدم عبر البوابة الإلكترونية، وما هو حجم هذه الخدمات؟

● بداية لا بد من الإشارة إلى توجيهات وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل هذد الصباح وتشديدها على ضرورة تسهيل الخدمات لأصحاب العمل، وهو ما تحقق من خلال تقديم خدمة فعالة وفي وقت قياسي عبر بوابة «أسهل»، خاصة في ظل اشتراك عدد كبير من أصحاب العقود الحكومية بهذه الخدمة. وقد اتاحت هذه الخدمة إنجاز تقديم المعاملات الخاصة بإصدار وطباعة تصاريح العمل أو تجديد أذونات العمل أو إلغائها بالنسبة للعمالة المتواجدة خارج البلاد، كما يمكن استخراج إذن العمل لأول مرة إضافة إلى كشف أسماء العمالة (الأز جي)، وطباعة أذونات العمل الخاصة بالعمالة، والاستعلام عن مراحل التأشيرة بعد تقديمها، ونعمل خلال الفترة الحالية بالتعاون مع إدارة تقنية المعلومات إضافة خدمات أخرى عبر البوابة الإلكترونية لتحقيق الاستفادة المرجوة لأصحاب العمل وتسهيل كل الإجراءات. وأود الإشارة إلى أن المرحلة المقبلة ستشهد تقديم خدمات إلكترونية أكثر، فضلا عن تبسيط أكبر للإجراءات، حيث ندفع نحو استغناء أصحاب العمل عن مراجعة الهيئة إلا للضرورة الملحة كإجراءات سمة الدخول والتي تحتاج إلى توقيعات على نماذج مخصصة لها. ولا يفوتني الإشارة إلى أن الإدارة خصصت قسما خاصا لإنجاز المعاملات المقدمة عبر خدمة «أسهل»، وذلك عبر مختصين في مراجعة واعتماد المعاملات المقدمة من خلال

الخاصة بموظفي الإدارة، فضلا عن وجود ربط بين الإدارات التابعة للهيئة أو مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، مثل: وزارة الداخلية والهيئة العامة للمعلومات المدنية ووزارة التجارة والصناعة. ومن الخدمات المميكنة بالإدارة نشر إلى اعتماد طلبات التحويل من جانب أصحاب العمل بعد سداد الرسوم مباشرة سواء عبر الدفع بالإدارة أو عن طريق خدمة «أسهل»، وهو ما اختصر هذه المرحلة عن سابقتها، كما يمكن للمراجعين القيام بطباعة إذن العمل بصورة كلية من خلال مقر الشركة، وقد ساهم ذلك كثيرا في إنجاز المعاملات بصورة سريعة.

2400 عقد حكومي مسجل عليها ما يزيد على 481 ألف عامل

ما عدد العقود الحكومية المسجلة بالإدارة وأعداد العمالة المسجلة عليها؟

● يبلغ عدد العقود حوالي 2399 عقدا حكوميا مسجلا عليها ما يزيد على 481 ألف عامل، وهي عمالة في القطاع الخاص تصاريح العمل. ويبلغ مستوى العقود بالقياس إلى عدد التراخيص 2,22٪ بالنسبة لجميع التراخيص الموجودة بالهيئة من كل الجهات المصدرة للتراخيص، كما تبلغ نسبة العمالة المسجلة على العقود الحكومية 28,65٪ بالنسبة لعدد العمالة المسجلة على ملفات أصحاب العمل بالهيئة.

عمالة العقود

معنى ذلك أن أعداد العمالة المستخدمة على العقود الحكومية هي هذا صريح الأكبر، هل هذا صحيح؟

● بالنسبة للقياس على مستوى الإدارات تعد إدارة عمل العقود والمشاريع الحكومية هي الأكبر، وتمثل العمالة الوافدة المسجلة فيها ثلث

تراجع اعداد المراجعين في ادارة العمل

كلمة أخيرة، توجهها لمن؟

● أتوجه بالشكر إلى مدير عام الهيئة ونواب المدير العام على منجهم الحقة التي نتحرك على أساسها، كما أتوجه بالشكر إلى زملائي من موظفي الإدارة على عطائهم المستمر بالإدارة، وتميزهم بالإبداع في أداء واجباتهم الوظيفية، وحسن الخلق في التعامل مع المراجعين، وامتثالهم الإيجابي والسريع للتعليمات الإدارية. ولا يسعني القول إلا أن الإدارة حاليا حققت طفرات بفضل جهود جميع الموظفين.